الاقتصاد والأعمال

الدولار يستقر أمام الدينار عند 0.305

استقر سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي أمس الأحد عند مستوى 305ر0 دينار في حين ارتفع اليورو إلى 326ر0 دينار مقارنة بأسعار صرف يوم الخميس الماضي. وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الإلكتروني إن سعر صرف الجنيه الإسترليني انخفض ليسجل 371ر0 دينار بينما ارتفع الفرنك السويسري إلى 302ر0 دينار وبقي الين الياباني دون تغيير عند مستوى 002ر0 دينار.

وصرح المجلس الاحتياطي الاتحادي الامريكي (البنك المركزي) بأن من المناسب رفع أسعار الفائدة في اجتماعه القادم والمقرر 14 و 15 مارس الجاري إذا إستمر الاقتصاد الأمريكي في تحقيق نمو قوي من حيث الوظائف والتضخم.

«عمومية زين» تقر توزيع أرباح نقدية 35 فلسا وتنتخب مجلس إدارتها لثلاث سنوات

مهند الخرافي رئيسا لمجلس إدارة «زين» وبدر الخرافي نائبا للرئيس ورئيسا تنفيذيا

- البنوان: زين تضع في عين اعتبارها تعظيم حقوق المساهمين عند اتخاذها أي قرارات تتعلق بخططها الاستثمارية
- بدر الخرافي: الاستثمار في مجالات التكنولوجيات الناشئة سيمنحنا المزيد من التنوع في تدفقات الإيرادات

مهند الخرافي

بدر الخرافي

جانب من عمومية زين

اعتمدت الجمعية العمومية العادية لمجموعة زين توزيع أرباح نقدية بقيمة 35 فلس للسهم الواحد، والتي انعقدت اليوم بنسبة حضور بلغت 66.79%، وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016، كما انتخبت الجمعية مجلس إدارة المجموعة لفترة السنوات الثلاث المقبلة، بعد أن أقرت عددا من البنود المدرجة على جدول أعمالها.

وذكرت المجموعة في بيان صحافي أن مجلس إدارة المجموعة المنتخب : مهند محمد الخرافي، بدر ناصر الخرافي، وأحمد طاحوس الطاحوس (ممثل الهيئة العامة للاستثمار)، شركة فجر النسيم ويمثلها حسام فوزي الخرافي، شركة نسيم الدلتا ويمثلها خالد علي الغانم، شركة عبير الشروق ويمثلها طلال جاسم الخرافي، شركة جوهرة جبلة ويمثلها فيصل نزار النصف، وشركة دانة القبلة ويمثلها خالد وليد الفلاح.

وأوضحت زين أن مجلس إدارة المجموعة الجديد انتخب مهند محمد الخرافي رئيسا لمجلس الإدارة، وبدر ناصر الخرافي نائبا لرئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة زين، وسكوت جيجنهايمر رئيسا تنفيذيا لعمليات المجموعة.

وكانت مجموعة زين أعلنت أنها رفعت أرباحها الصافية 2% عن العام الماضي، لتصل إلى نحو 157 مليون دينار، بربحية 40 فلس للسهم الواحد، وأن إجمالي الإيرادات السنوية المجمعة بلغ 1.1 مليار دينار، فيما ارتفعت الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والإستهلاكات إلى نحو 512 مليون دينار (1.69 مليار دولار) بنسبة نمو بلغت 3%، وارتفعت قاعدة العملاء بنسبة 3%، حيث بلغت أكثر من 47 مليون عميل.

وقال رئيس مجلس الإدارة أسعد أحمد البنوان في الجمعية العمومية أن النتائج المالية تأثرت بالتوترات السياسية، والمخاطر الأمنية في بعض المناطق من أسواق المجموعة الرئيسية، هذا إلى جانب تقلبات أسعار صرف العملات والسياسات النقدية التي فرضت مؤخرا في بعض الأسواق، حيث كلفت الأخيرة من ناحية الإيرادات 92 مليون دولار، كما كلفت المجموعة 38 مليون دولار عن حجم الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والإستهلاكات، و 140 مليون دولار على مستوى الأرباح الصافية.

وأوضح البنوان قائلا "واصلت المجموعة خططها الاستراتيجية في تنويع حجم أعمالها وسط التحولات الكبيرة في صناعة الاتصالات، كما أنها أحرزت تقدما في التركيز على الفاعلية التشغيلية لعملياتها، وتعزيز خططها في ترشيد التكاليف، والنفقات الرأسمالية، حيث بلغ إجمالي النفقات الرأسمالية 635 مليون دولار (باستثناء زين السعودية)".

وتابع البنوان بقوله " نجحت زين في بناء أسس صلبة لمبادراتها الاستثمارية والتجارية، والتي تعول عليها كثيرا في رؤيتها المستقبلية، وتحرص المجموعة في تنفيذ خطط أعمالها بأن تضع دائما في عين الاعتبار تعظيم حقوق المساهمين عند اتخاذها أي قرارات تتعلق بخططها الاستثمارية ".

وقال نائب رئيس مجلس الإدارة بدر ناصر الخرافي خلال أعمال الجمعية العمومية العادية " نتيجة لعدة عوامل خارجة عن إرادتنا، لم نستفد من أدائنا التشغيلي لشبكاتنا بالشكل الذي يخدم طموحاتنا عن هذه الفترة، حيث شهد العام 2016 استمرار تفاقم حالة عدم الاستقرار الأمني والاجتماعي في بعض أسواقنا، والظروف الاستثنائية التي تواجه عمليات زين في العراق، والتحديات الإقتصادية في السودان".

وأضاف الخرافي بقوله" ولكن وسط هذه الظروف الصعبة شهد العام 2016 محطات إيجابية لعمليات المجموعة، والتي جعلتنا نتطلع إلى تحقيق مستويات جديدة من النمو، ففي السعودية، جاء قرار هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة بتمديد رخصة شركة زين السعودية لمدة 15 سنة إضافية، والحصول على رخصة الاتصالات الموحدة، ليساعد الشركة في تنفيذ خطط تحول عملياتها ".

وأوضح قائلا "هذا القرار سيكون له آثارا إيجابية على الأداء المالي والتشغيلي، حيث سيسهم في تخفيض إطفاء الرخصة بمبالغ مالية تقدر بحوالي 433 مليون ريال (115 مليون دولار تقريبا) سنويا ".

ومضى الخرافي في قوله " نجحت شركة زين العراق في التوصل إلى تسوية شاملة مع الحكومة العراقية بخصوص مطالباتها الضريبية، وقد أفضت هذه التسوية إلى رفع الحجز عن أرصدة الشركة في المصارف العراقية، ورفع أي حجوزات أو قيود على أسهم الشركة".

وتابع قائلا " لدينا توقعات إيجابية بأن تعزز هذه التسوية الوضع المالي للشركة خلال المرحلة المقبلة، وأن تحسن من قراراتها الاستثمارية مستقبلا".

وكشف الخرافي أن مجموعة زين تتمتع حاليا بوضع جغرافي استراتيجي، ولدينا سلسلة متوازنة من الأسواق التي تمر بمراحل مختلفة من النمو، ونملك الحصة السوقية الأولى في 5 أسواق من أصل 8 أسواق تتواجد فيها عملياتنا".

وأفاد قائلا " تواصل مجموعة زين تركيزها على الابتكار في الخدمات الرقمية، والدخول في قطاع مشروعات الأعمال، ونتوقع أن تساعدنا الاتفاقيات التي دخلت فيها المجموعة مؤخرا مع المؤسسات التي تملك منصات إبداعية متطورة، في تسريع التحول السريع في جوهر عملياتنا ".

وبين الخرافي بقوله " الخدمات الرقمية تقود فرص النمو في صناعة الاتصالات، وانطلاقا من هذا سارعنا إلى تبني الحلول الرقمية، وحلول المدن الذكية، والدخول في مشاريع الـ B2B، وتأسيس كيانات استثمارية مشتركة في بث المحتوى الترفيهي، حيث المناطق الجديدة في تعزيز تدفقات الإيرادات ".

وذكر أن المجموعة واصلت في العام 2016 استثماراتها في الصناديق التي تستهدف شركات التكنولوجيا الناشئة، حيث نتوقع أن يفتح هذا التوجه آفاقا جديدة لاستثماراتنا في عدد من الأسواق العالمية، مبينا أن الاستثمارات في مجالات التكنولوجيا الناشئة ستمنحنا المزيد من التنوع في تدفقات الإيرادات.

وبين الخرافي في حديثه الميزات التنافسية التي تمتلكها زين وسط المنافسة المحتدمة في هذه الصناعة بقوله " التواجد الحالي، والقوي لشبكات المجموعة، هو الأساس الذي تستند إليه في خططها الاستراتيجية، وما من شك أن هذا الأمر يعطيها ميزات تنافسية أفضل من الآخرين".

وجاء في كلمة رئيس مجلس الإدارة "ما تزال شركة زين الكويت أكثر الشركات ربحية في المجموعة، فرغم المنافسة الشديدة، ومعدلات الانتشار العالية (أكثر من 200%)، وبفضل استثماراتها المستمرة في تعزيز كفاءة شبكتها، فقد نجحت في المحافظة على ريادتها السوقية، حيث ما زالت تمتلك الحصة الأكبر على صعيدي العملاء وحجم العوائد المحققة".

ولا تزال الظروف الراهنة في السوق العراقية تشكل تحديا لعمليات المجموعة، والتي منها عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وحرب الأسعار، بالإضافة إلى فرض ضريبة مبيعات بنسبة 20% على خدمات الاتصالات المتنقلة، والزيادات الضريبية واسعة النطاق على قطاعات أخرى، ورغم هذا تواصل زين نشر تقنيات شبكة الجيل الثالث بنجاح كبير في جميع المناطق العراقية.

وأظهرت عمليات المجموعة في السودان أداءً تشغيليا قويا في العام 2016، ويعود الفضل في ذلك إلى الزيادة في إيرادات الخدمات الصوتية والبيانات، ولكن النتائج المالية المجمعة تأثرت بتحديات تقلب أسعار صرف العملات، والخفض العنيف لقيمة العملة المحلية للجنية السوداني مقابل سعر صرف الدولار، والتي وصلت نسبة الخفض إلى 60%.

بينما في السعودية تأثرت قاعدة عملاء الشركة بتطبيق القواعد الجديدة المنظمة، في ما يتعلق بتشغيل الخطوط والإشتراكات الجديدة، والتي تربط الخدمات بتوثيق البصمة، وهو النظام الذي فرضته هيئة تنظيم الاتصالات في المملكة السعودية، وإن كان هذا الأمر سيكون له تأثيرا سلبيا على المدى القصير، إلا أنه سوف يكون له تأثيرا إيجابيا على المدى البعيد، حيث سيسهم هذا القرار في تنظيم السوق.

وحققت شركة زين الأردن أداءً قوياً في العام 2016، حيث نجحت في الحفاظ على مكانتها الرائدة في السوق بقاعدة عملاء إجمالية بلغت 4.3 مليون عميل، بنسبة نمو بلغت 5% مقارنة بنفس الفترة من العام 2015.

وكشف مجلس إدارة المجموعة من جهوده على ملف المطالبات والإدعاءات والقضايا العالقة مع العديد من الأطراف، وفي أكثر من اتجاه، لإنهاء هذه الأمور التي قد تؤثر على مستوى تركيز المجموعة في أعمالها الجوهرية، وإلى جانب التسويات الشاملة التي قامت بها المجموعة مع الحكومة العراقية، نجحت زين في غلق واحد من الملفات القضائية التي كانت عالقة لفترة طويلة، حيث أتمت المجموعة تسوية نهائية مع شركة بهارتي الهندية حول المنازعات التحكيمية الناشئة عن اتفاقية بيع الأصول الإفريقية، بسداد مبلغ 129 مليون دولار، من المخصصات الخاصة حول هذه القضية، لتغلق المجموعة هذا الملف بشكل نهائي. إن مجموعة زين تعتمد في تنفيذ أهدافها الاستراتيجة على قائمة ثابتة من المبادئ والتعليمات الخاصة بحوكمة الشركات، التي تراعي فيها القواعد التنظيمية التي أصدرتها هيئة أسواق المال، وتلتزم المجموعة بقواعد الشفافية وأسس الإدارة المسؤولة، حتى تضمن تحقيق حماية حقوق المساهمين.

حسنية هاشم تدعو إلى تأسيس مركز بحثي متخصص لتعزيز مكانة الكويت

البتروكيماويات: نسعى إلى رفع الإنتاج من 5 ملايين طن سنويا إلى 16 مليونا بحلول 2030

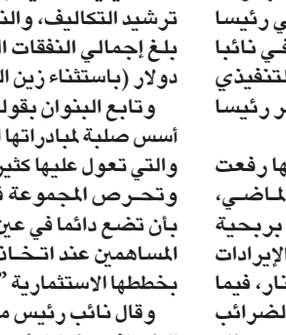

حسنية هاشم

أكدت نائبة الرئيس التنفيذي للأوليفينات والعطريات في شركة (صناعة الكيماويات البترولية الكويتية) أمس الاحد اهمية المجال البحثي في صناعة البتروكيماويات من خلال انشاء مختبرات بحثية متخصصة لتطوير هذه الصناعة المهمة.

وقالت هاشم التي ترأس كذلك مجلس ادارة شركة (ايكويت) للبتروكيماويات في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) على هامش مشاركتها في ملتقى (لجنة البحث والتطوير) الذي ينظمه (الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات) ان الشركة طورت بالتعاون مع (مؤسسة البترول الكويتية) «خريطة طريق استراتيجية للبحث والتطوير في مجال صناعة البتروكيماويات».

وأوضحت «ان تطوير المجال البحثي يسهم بشكل فعال في ايجاد مواد بتروكيماوية مبتكرة تعزز مكانة الشركة في السوق العالمي للوصول الى اسواق جديدة تقدم فيها منتجاتها الجديدة» مشيرة الى ان وجود مراكز ابحاث يعزز كذلك الميزة التنافسية للشركة في الاسواق العالمية.

وذكرت ان (جامعة الكويت) و(معهد الابحاث) يساهمان في خريطة الطريق اضافة الى شركاء عالميين مؤكدة ان تعزيز المجال البحثي سيسهم في ابتكار مواد بتروكيماوية تخدم الاسواق المحلية والاقليمية والعالمية.

واعربت عن املها في تأسيس مركز بحثي متطور متخصص في صناعة البتروكيماويات بدولة الكويت يحقق من خلاله اهدافا استراتيجية مختلفة منها ايجاد فرص عمل وطنية متخصصة اضافة الى تعزيز المكانة البحثية لدولة الكويت على المستويين الاقليمي والدولي.

من جانب اخر كشفت هاشم عن سعي شركة (صناعة الكيماويات البترولية الكويتية) الى رفع الانتاج من خمسة ملايين طن سنويا الى 16 مليون طن خلال عام 2030 «وهو ما يتطلب اسواقا جديدة ومشروعات ضخمة وخبراء من مختلف التخصصات لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي».

وحول ابرز التحديات التي تواجه صناعة البتروكيماويات ذكرت ان قلة حجم (الغاز الحر) يمثل احد التحديات خاصة ان هذه الصناعة تعتمد بشكل كبير على هذا الغاز موضحة ان معظم (الغاز الحر) المستخرج يتجه في استخدامه نحو انتاج الطاقة الكهربائية.

كما تطرقت هاشم الى تحديات السوق العالمي ومحدودية السوقين المحلي والاقليمي في تسويق منتجات الشركة موضحة «ان اسواق المنطقة صغيرة الحجم والشركة تحتاج الى الدخول في تنافس قوي بالاسواق العالمية ليكون لها حصة فيه خاصة الاتجاه نحو السوق الآسيوي مثل الصين وكوريا وفيتنام والهند واندونيسيا».

وحول المشاركة في (ملتقى البحث والابتكار) اوضحت ان المتلقى الذي عقد على مدى اليومين الماضيين مثل فرصة لتجمع الشركات الخليجية لصناعة البتروكيماويات والكيماويات والاطلاع على تجارب النجاح وطرق ابتكار العمل والبحث ونقل التجارب المختلفة التي تخدم جميع الاطراف المشاركة.

وقالت ان المشاركة لم تقتصر على الشركات فقط انما ضمت كذلك الجامعات والمراكز البحثية مثل (جامعة الكويت) و(معهد الابحاث) و(مؤسسة الكويت للتقدم العلمي) التي خدم وجودها الشركات من خلال خبراتها البحثية في تطوير عمل الشركات الخليجية.

ذات المدى الطويل

«الكويتية» تتسلم طائرة «وربة» الخامسة من طراز «بوينغ 777»

- الرومي: نجحنا في رفع الطاقة الاستيعابية ورفع الكفاءة التشغيلية مما سمح بزيادة عدد الرحلات

أعلنت شركة الخطوط الجوية الكويتية الناقل الوطني الرسمي لدولة الكويت أمس الأحد وصول طائرة (وربة) وهي الخامسة من طراز (بوينغ –777إي.ار300) ذات المدى الطويل التي تتسلمها الشركة.

وقالت رئيسة مجلس الإدارة الرئيسة التنفيذية للشركة رشا الرومي في بيان صحافي إن جميع طائرات (الكويتية) الواصلة تحمل هويتها الجديدة في رسالة إلى العالم مفادها بأن الشركة تستعيد الريادة المعهودة.

وذكرت الرومي أن الشركة تدرك أهمية هذه الإضافة النوعية «لأسطولنا وما تقدمه من فرص لتحسين كفاءتنا التشغيلية والخدمية على رحلاتنا ذات المدى الطويل وعلى سائر وجهات شبكتنا المنتشرة حول العالم».

وأوضحت أنه منذ تسلم الشركة أولى طائراتها الجديدة في شهر ديسمبر الماضي نجحت (الكويتية) في رفع الطاقة الاستيعابية على طائراتها ورفع الكفاءة التشغيلية لأسطولها مما سمح لها بزيادة عدد رحلاتها إلى وجهاتها الرئيسية.

وأكدت حرص الشركة على التقاليد المتعارف عليها عند تسمية طائراتها الجديدة حيث تحمل جميع طائراتها أسماء تعكس التراث والثقافة والبيئة المحلية للمجتمع الكويتي وبذلك حملت الطائرة الخامسة اسم (وربة) نسبة إلى جزيرة (وربة) التي تقع في أقصى الشمال الشرقي من دولة الكويت.

ولفتت الرومي إلى أن (وربة) ستباشر أعمالها التجارية على الفور مما سيعزز من زيادة الطاقة الاستيعابية للكويتية على الوجهات ذات المدى الطويل في هذا الصيف.

وبينت أنه مع بداية إطلاق الجدول الصيفي ل(الكويتية) سيتم تشغيل طائرات (بوينغ 777) الجديدة إلى وجهات فرانكفورت وبانكوك ومانيلا مما سيمكن (الكويتية) من استيعاب الزيادة في الطلب على تلك الوجهات خلال فترة الصيف من خلال زيادة طاقتها الاستيعابية بنسبة 58 في المئة.

وتعد (الكويتية) إحدى أقدم شركات الطيران في منطقة الخليج العربي وأسست عام 1953 كشركة خاصة تحت اسم (الخطوط الجوية الوطنية الكويتية المحدودة) واستحوذت حكومة دولة الكويت على كامل ملكيتها بنسبة 100 في المئة عام 1962.

الطائرة الجديدة لدى وصولها